



مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 308 (من 29 يونيو إلى 6 يوليو 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

السلام الأفغاني؛ الجولة السابعة بين أمريكا و حركة طالبان بالدوحة

- 2..... محادثات السلام بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية
- 3..... المفاوضات وأثرها على عملية السلام
- 3..... النتائج

اختيار هيئة إدارة البرلمان الأفغاني

- 4..... مير رحمن رحمان، من الدراسة الجامعية إلى المنصب العسكري
- 5..... رحمان من العمل التجاري إلى رئاسة البرلمان
- 6..... نواب مجلس الشعب
- 7..... النتائج
- 8..... مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي

السلام الأفغاني؛ الجولة السابعة بين أمريكا و حركة طالبان بالدوحة



مبادرات السلام بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية دخلت شوطها السابع، ويُخمن أن يُعلن في نهاية الموسم الجاري من المفاوضات عن توقيع اتفاقية السلام. الطرفان أبرزتا توافقاً وتفاهماً ووصلا إلى رؤية موحدة في العديد من القضايا، إلا أن اتفاقية السلام لم تُوقع حتى الآن. إلى أين وصلت مبادرات السلام؟ وما هي نتائجها المتوقعة؟ وهل هناك تقدم فيما يتعلق باتفاقية السلام؟ ولم تأخر الإعلان عن الاتفاقية؟ تقرؤون عن هذه الأسئلة في هذا المقال.

مبادرات السلام بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية

في الثامن من شهر سرطان بدأت مبادرات السلام بين الدبلوماسيين الأمريكيين وقادة طالبان في الدوحة عاصمة قطر، وقد قُدر استمرار المحادثات لثلاثة أيام ويتم توقيع الاتفاقية عقبها. في نهاية اليوم الثالث من المحادثات اجتمع كل من مندوب أمريكا الخاص زلي خليلزاد، ورئيس المكتب السياسي لطالبان بقطر ملا عبد الغني برادر ووزير الخارجية القطري ومستشار الأمن القومي بقطر، وتناقشوا حيال عدد من الموضوعات الهامة إلا أن بنود الاتفاقية لم يتم إنهاؤها ولذا تم تمديد الوقت المحدد للمحادثات، كما تم استئناف المحادثات في تاريخ ٦ يوليو بعد وقفةٍ دامت يوماً.

اتفق الطرفان على أن المواد التي لم يتم الاتفاق عليها في السابق قابلة للحل شيئاً فشيئاً في هذا الطور من المحادثات، وأن الطرفين باتا قاب قوسين من الوصول إلى نتيجة. إلا أنه لا يُعلم متى ستنتهي المفاوضات، وهل سينتج عنها إعلان عن الاتفاقية أم لا.

لم يُقدم أي من طالبان أو الولايات المتحدة الأمريكية تفاصيل حيال جدول مواعيد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان والتصدي للجماعات الإرهابية، وقد أكدت طالبان على أن جدول انسحاب القوات الأجنبية ينبغي أن يُعد على مرأى من "الشهود الدوليين". إذا افترضنا أن الطرفين اتفقا حيال مواعيد انسحاب القوات الأجنبية فقد تكون هناك جوانب أخرى تتعلق بالجانب اللوجستي لهذه العملية لم تُحسم بين الطرفين بعدُ وتسببت في تأجيل إنهاء المفاوضات، منها: ما هي الجهات التي يُمثلها الشهود، ومن سيحضر توقيع الاتفاقية، وأين سيتم توقيعها، ونحو ذلك.

في الوقت ذاته، تستضيف مؤسستان - قطرية وألمانية - مؤتمراً في السابع والثامن من شهر سرطان بالدوحة يضم أطراف القضية الأفغانية، ويهدف المؤتمر إلى تعزيز جو الثقة بين هذه الأطراف. يُشارك في هذا المؤتمر من أفغانستان نحو 64 شخصاً بينهم مسؤولون حكوميون وأعضاء من مجلس شورى السلام، وسياسون وناشطون مدنيون وعدد من الناشطات، إلا أن كلا من الحكومة وطالبان قد أعلنوا أن المؤتمر لا يضم محادثات رسمية بينهما، وأن المشاركون يُمثلون أنفسهم وحسب.

يؤكد المشاركون أن مؤتمر الدوحة سيمهد الجو للمحادثات المباشرة بين طالبان والحكومة الأفغانية، كما يرون أن جهوداً حثيثة بُذلت لتحديد الهدف من المحادثات بين الحكومة الأفغانية وطالبان، وسيتطرق مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية لنتائج المؤتمر في أعداد مقبلة.

المفاوضات وأثرها على عملية السلام

المحادثات المنعقدة بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية أوجدت آمالاً بقرب انتهاء الحرب في أفغانستان والتي دامت لنحو 18 سنة. وفي الوقت ذاته فإن الشروط التي تقدم بها كل من الطرفين واختلاف الرؤية بينهما أدت إلى تأخير اختتام المحادثات. لذا فإن الشوط الجاري من المحادثات حائزاً أهمية كبرى ويُخمن أن تُسفر الجلسات عن إعلان موعدٍ لتوقيع اتفاقية السلام.

اشتراطت الولايات المتحدة الأمريكية لأجل إخراج القوات الأجنبية من أفغانستان أن يمنع تنظيم طالبان أنشطة الجماعات الإرهابية على أرض أفغانستان وأن يوقف التنظيم إطلاق النار وأن يُبدي استعداداً للمحادثات المباشرة مع الحكومة. كما أكد تنظيم طالبان بدوره أن الشرط الأهم لديها في أي اتفاقية للسلام هو الإعلان عن جدول مواعيد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان.

الأمر المُقلق حيال الخروج السريع للقوات الأجنبية من أفغانستان هو إمكانية استغلال الفراغ الأمني من قبل داعش والجماعات المسلحة الأخرى. لذا ينبغي أن تتم عملية انسحاب القوات الأجنبية بطريقة مسؤولة تضمن استقرار الأمن والسلام في البلد.

لم تستعد طالبان في المفاوضات التي شاركت فيها بقطر وموسكو أن تُجري محادثات سلام مباشرة مع الحكومة الأفغانية، وأكدت الحكومة بدورها أنها تُرحب بأي خطوة في مجال السلام شريطة أن يتم قيادتها من قبل الحكومة نفسها. يُفيد استطلاع مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية أن عددا كبيرا من أفراد الشعب لديهم نظرة ارتياب حيال جهود الحكومة بشأن السلام.

موقف طالبان من الحكومة الأفغانية المستقبلية حتى الآن هو اشتراط كونها إمارة إسلامية، كما تُبدي طالبان استعدادها للتعاون مع الجهات السياسية الأخرى. ومع ذلك لم يُقدّم أيُّ من التنظيم والحكومة الأفغانية آلية للمفاوضات المباشرة بين مندوبيهما.

في الوضع الحالي تُحاول كل الأطراف الدخيلة في الحرب الأفغانية أن تُحافظ على مصالحها، في وقتٍ أُحوج ما يكون البلد فيه إلى التضحية وتقديم المصلحة العامة.

النتائج

تم تمديد مدة مفاوضات السلام بعد إكمالها ثلاثة أيام، واستؤنفت بعد الانقطاع ليومٍ في تاريخ 15/سرتان/1398هـ ش. بغض النظر عن التفاصيل، اتفق الطرفان - طالبان والولايات المتحدة - أن المحادثات شهدت تطورا كما تم الاتفاق على العديد من النقاط التي سيتم تضمينها في اتفاقية السلام.

زادت آمال الشعب حيال استقرار السلام بانعقاد محادثات قطر، إلا أن وضع أفغانستان بعد انسحاب القوات الأجنبية سيبقى من المواضيع التي تخلق المزيد من القلق.

بالنظر إلى الحرب المطولة بأفغانستان والحالة البائسة التي عانى منها الشعب الأفغاني فإن على جميع الأطراف الدخيلة في الحرب أن تغتنم الفرصة القائمة المبشرة بقرب السلام، وذلك لأن تضييع هذه الفرصة قد يكون خطأ غير قابل للتصحيح في المستقبل.

اختيار هيئة إدارة البرلمان الأفغاني



مضى نحو شهران على افتتاح مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية الأفغاني. مع الأسف انشغل المجلس في الشهرين الماضيين بالنزاع على قضية تعيين رئيس المجلس والهيئة الإدارية، إلى أن وُفق المجلس أخيراً في الأسبوع الماضي إلى اختيار رئيس البرلمان ونائبيه، أما أمين المجلس ونائبه فلم يتم انتخابهما حتى كتابة هذه السطور. يوم الاثنين الماضي عُين النائب مير رحمن رحمانى رئيساً للبرلمان لمدة خمس سنوات بعد أربعة اقتراعات. قبل ذلك تم تعيينه رئيساً من قبل الرئيس المؤقت للبرلمان عطاء محمد دهبان وذلك لكسبه 123 صوتاً من مجموع 246 صوت مقابل منافسه كمال ناصر أصولي. إلا أن مؤيدي كمال ناصر أصولي لم يقبلوا النتيجة وبلغ الأمر حد الاعتراك اللفظي والبدني بين مؤيدي المتنافسين. بعد أسابيع من التأخير عُقد الاقتراع للمرة الثانية والثالثة إلا أن أحداً لم يفز بالأصوات اللازمة لرئاسة البرلمان. وفق المادة الثامنة من أصول الواجبات الداخلية بالبرلمان عُقد الاقتراع الرابع بين المرشحين الحائزين على أكثر الأصوات وهم مير رحمن رحمانى وخان محمد وردك، وفاز الأول على الثاني بأخذه 136 صوتاً مقابل 96 صوت.

كما تم تعيين أعضاء الهيئة الإدارية بعد ثلاثة اقتراعات، حيث عُين أمير خان يار نائباً أولاً بأخذه 131 صوتاً وعُين أحمد شاه رمضان نائباً ثانياً بأخذه 119 صوتاً. في هذا المقال ستقرؤون سيرة ذاتية مختصرة لرئيس المجلس ونائبيه.

مير رحمن رحمانى، من الدراسة الجامعية إلى المنصب العسكري

وُلد مير رحمن رحمانى ابن الحاج قلندر خان عام 1962م بمدينة بگرام بولاية بروجرد في أسرة متوسطة الحال، وتخرج عام 1979م من ثانوية بگرام. أكمل مير رحمن رحمانى دراسته الجامعية في الجامعة العسكرية الروسية عام 1982م. وعمل بعدها بمجلس الوزراء بأفغانستان حتى عام 1986م، ثم التحق بالجيش الأفغانى في فترة حكم الرئيس الأفغانى السابق د. نجيب الله. وفي فترة حكم المجاهدين عمل كقائد لكتيبة أخيه الجنرال (بابه جان) الذي شغل مناصباً عسكرياً رفيعاً في فترة الحكومة الشيوعية بأفغانستان. بعد استيلاء طالبان على كابل، ترك مير رحمن رحمانى كتيبته مع أخيه الجنرال والتحقا بمعسكر الشهيد أحمد شاه مسعود، وبقي في عداد القوات المقاومة إلى حين قدوم فترة حكم كرزاي المؤقتة وحاز في هذه الفترة على منصب (جنرال). في السنوات الأخيرة من عمله العسكري عُيّن قائداً للكتيبة رقم 40 بمدينة بگرام وازدادت ثروته في هذه الفترة، ومن ثم ترك الجيش وانشغل في التجارة.

رحمانى من العمل التجاري إلى رئاسة البرلمان

قبل أن يصل مير رحمن رحمانى إلى الدورة البرلمانية السادسة عشر عُرف كأحد أشهر التجار الأفغان وله شعبية بين سُكان مدينة بروجرد. تكاثرت ثروة مير رحمن رحمانى عبر عقود نقل الوقود للقوات الأمريكية وقوات حلف الناتو في أفغانستان. يُشتهر أن ابنه أجمل رحمانى الذي درس بالجامعة الأمريكية في لندن وانتُخب نائباً في البرلمان في الدورة السابعة عشر كان له دورٌ مهم في نجاح تجارة أبيه. معرفة أجمل رحمانى باللغة الإنجليزية ودراسته في الخارج سهلا له لفت أنظار الأجانب والحصول على عقود لوجستية كبرى للثكنات العسكرية الأمريكية في مطار بگرام. قبل وصوله لكرسي رئاسة البرلمان، عمل مير رحمن رحمانى رئيساً لمجلس شورى سُكان مديرية بگرام بولاية بروجرد، ورئيساً لغرف التجارة والصناعة بولاية بروجرد، ورئيساً لمفوضية الاقتصاد الوطنى بمجلس النواب، وعضواً بجمعية الإخاء السعودى الأفغانى. نشرت وكالة أجانس باختر عام 2013م مشاجرة لفظية وقعت بين مير رحمن رحمانى وأحد القادة الجهاديين بمدينة جاريكار (فردوس ابن خواجه نبي) وقد تبدل الشجار إلى عراك بالسلاح سقط جراه ثلاثة قتلى وجرح شخصٌ واحد.

مع أن مخالفى رحمانى يقولون عنه أنه فاقد لمقومات القيادة وأنه وصل لكرسي رئاسة البرلمان بأمواله فقط، يرى محبوه بأنه رجلٌ خيرٌ بنى بخالص أمواله العشرات من المساجد والمدارس وأنشأ العديد من الطرق في ولاية بروجرد. كما زعم رحمانى نفسه بأنه أنشأ دوار ولاية بروجرد المركزى وبعض الطرق الأخرى في ولاية بروجرد من أمواله الخاصة. صرح مير رحمن رحمانى في إحدى لقاءاته الإعلامية أنه كان منتبهاً لحزب أفغانستان الديمقراطى الشيوعى الذى لم يعد له أي شعبية في العالم، وأضاف أنه مستقلٌ حالياً وينسب نفسه لكافة فئات الشعب الأفغانى. وبنحو مشابه لمواقف مخالفيه ومؤيديه في البرلمان، هناك فئات في المجتمع الأفغانى تنظر إليه نظرة شك بسبب خلفيته الشيوعية، في حين يرى

الآخرون أن ترؤسه للبرلمان فاتحة خير. الأيام المئة الأولى من رئاسة رحمانى للبرلمان سُنَّبت صحة زعم أحد الطرفين المذكورين.

نواب مجلس الشعب

أمير خان يار المُعين نائباً أولاً لرئيس البرلمان في دورته السابعة عشرة، وُلد عام 1974 م ورُشِّح عضواً في البرلمان من ولاية نجرهار. تخرج أمير يار خان في إحدى معاهد تعليم الهندسة بباكستان وعمل في المؤسسات الأجنبية في أفغانستان. قبل أن يصل إلى البرلمان عمل أمير يار خان رئيساً عاماً لمؤسسة YAAR، ومديراً لمؤسسة STI الدولية ومديراً للبرنامج الميداني لمؤسسة SERVE. في الدورة السادسة عشرة للبرلمان الأفغاني انتُخب أمير يار خان نائباً ثانياً للمجلس وعضواً لهيئة المالية والميزانية بالبرلمان، وبشكل عام يملك مهارات جيدة. كان منتمياً للحزب الإسلامي بقيادة حكمتيار في فترة الجهاد الأفغاني، وفي الأعوام الأخيرة انشغل وبرع في التجارة أيضاً. تم اختياره نائباً أول للبرلمان الحالي بمجموع 131 صوت. وُلد أحمد شاه رمضان النائب من ولاية بلخ عام 1969 م في أسرة غنية بمدينةته. حصل على البكالوريوس من طاشكند عاصمة أوزبكستان في مجال الهندسة، وبحصوله على 119 صوت تم انتخابه نائباً ثانياً لرئيس البرلمان في دورته السابعة عشر. في السابق عمل المهندس أحمد شاه عضواً في مجلس الشيوخ في الدورة البرلمانية الخامسة عشر، وعضواً في الهيئة المالية بمجلس النواب في دورته السادسة عشر. يملك أحمد شاه رمضان علاقات وثيقة بمحمد محقق رئيس حزب الوحدة الإسلامية بأفغانستان، ويعمل بالتجارة منذ عشرين عاماً. تم محاولة اغتياله بلغم مغناطيسي حين سفره من ولاية بغلان إلى كابل عام 2013 م إلا أنه لم يُصب بأذى، في حين قُتل اثنان من حراسه وجُرح الثالث. وقد تم اغتيال أخير الأكبر أشرف رمضان - أحد المرشحين البارزين في الانتخابات البرلمانية المنعقدة عام 2005 م - بمدينة مزار شريف، وقد قضى نحيبه في تلك الهجمة.

النتائج

ربما يُعد الحكم على جودة عمل البرلمان في دورته الحالية حكماً سابقاً لأوانه، إلا أن ما يستدعي الاهتمام هو حجم التحديات التي يواجهها البرلمان الحالي. من هذه التحديات: التحدي الأول هو موضوع السلام حيث أنه وصل إلى مرحلة حرجة يحدوها استعجال أمريكي وبروداً من الحكومة الأفغانية. ما هو الدور الذي سيلعبه البرلمان في هذا الصدد؟ إذا استطاع المجلس أن يُعيد النظر في العقد الأمني بين الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية، ويتم إعادة تعريف العلاقات بين الدولتين على أساس المصالح المتبادلة بين الطرفين فإن ذلك سيُعد إنجازاً عظيماً. التحدي الثاني يتعلق بالعلاقة بين البرلمان والحكومة، وقد اتسمت هذه العلاقة طيلة فترة حكومة الوحدة الوطنية بالضعف، وبدلاً من قيام هذه العلاقة على مصالح الشعب لوحظ دوران العلاقات حول رحى المصالح الشخصية والمتبادلة بين الانتهازيين من

الطرفين. هل سيقدر البرلمان الجديد أن يُحل محل هذه العلاقات المهترئة علاقاتٍ متمحورة حول القانون والثقة والشفافية؟ هناك نحو 60 بند قانوني في انتظار اتخاذ القرار من قبل البرلمان، فكيف سيتعامل البرلمان مع هذه القوانين؟

التحدي الثالث يتمثل في إعادة ثقة الشعب في مجلس النواب حيث أن سمعة البرلمان تشوهت في السنوات الماضية وتلطخت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بصورة فجأة. على مجلس الشعب أن يكسب ثقة أفراد الشعب مرة أخرى، ويتعلق هذا الأمر إلى حدٍ كبير بما سيفعله رئيس البرلمان والهيئة الإدارية الجديدة. نأمل أن تكون الهيئة قد تعلمت من أخطاء المجلس السابق وأن يُعيد للمجلس ما فقد من الثقة.



تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csr.com -- www.csr.af

هاتف المكتب: (+93) 202564049 - (+93) 784089590 (0) 93 +

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.